تشابك العدالة مع الفقه والإجراء القضائي

سام رادمان نسب
طالب الدكتوراه، قسم القانون الخاص، فرع قم، جامعة آزاد الإسلامية، قم، إيران
Sam_radman@hotmail.com
الدكتور إبراهيم دلشاد (الكاتب المسؤول)
أستاذ مساعد، قسم القانون الخاص، فرع قم، جامعة آزاد الإسلامية، قم، إيران
Edelshad1972@gmail.com
الدكتور محمد صادقي
أستاذ مساعد، قسم القانون الخاص، فرع قم، جامعة حضرة معصومة سلام الله عليها، قم، إيران
Msadeghi4817@yahoo.com

Justice tangled with jurisprudence and judicial procedure

Sam rademan nasab
PhD student, Department of Private Law, Qom Branch, Islamic Azad University, Qom, Iran
Dr. Ebrahim delshad (Corresponding Author)
Assistant Professor, Department of Private Law, Qom Branch, Islamic Azad University, Qom, Iran
Dr. Mohammad Sadeghi
Assistant Professor, Department of Private Law, Qom Branch, Hazrat Masoumeh Peace Be Upon Him University, Qom, Iran

الملخص:-

يمكن اعتبار تحقيق العدالة أحد أهم أهداف أي نظام قانوني. حيثما ورد القانون، يُفترض أن تطبيق القانون مرتبط بلا شك بتحقيق العدالة. على الرغم من أن القانون الذي يجب على القاعدة أن يعد بالعدالة في بعض الأحيان، له وظيفة معكوسة و يتم الحصول على نتائج غير مواتية من تطبيقه، و هو ليس فقط غير مرغوب فيه للمشرع، و لكنه يثير الدهشة أيضا. الحقوق المدنية، باعتبارها أحد المجالات الواسعة للقانون الذي ينظم العلاقات الخاصة و التعاقدية للأفراد، ليست مستثناة من هذه المسألة. القانون المدني، باعتباره المصدر الرئيسي للحقوق المدنية، على الرغم من ثرائه الداخلي، لا يتماشى أحيانا مع التطورات، و حتى الالتزام بنصه لن يكون بالضرورة نتيجة جيدة. من أجل حل هذه الازدواجية، إما أن يقوم المشرع بالتصرف وتعديل القانون، وهو بالطبع تغيير و تعديل القانون عملية احتفالية وطويلة. من ناحية أخرى، يكون القانون دائما عاما و بسبب طبيعته لا يمكن التنبؤ بجميع القضايا ووفقا لجوهره سوف يتخلف دائما عن التطورات؛ أو يمكن استخدام نهج التفسير القضائي. تمت كتابة هذا المقال بطريقة وصفية و تحليلية، و الغرض منه هو التعبير عن تشابك العدالة مع الفقه والإجراء القضائي، ويسعى لإثبات وجود علاقة مباشرة بين هذه العناصر الثلاثة. إن تبني نهج تفسيري موجه للعدالة في صنع القرار القضائي له ميزة أنه لا يتطلب إجراءات خاصة فحسب، بل سيترك وظيفته الإيجابية بسرعة أكبر ويصادف أنه دليل ومرشد للمشرع بحيث يمكن تنفيذ القوانين عند الضرورة و بناءً على التغييرات والمتطلبات، لأنه خلافا للقانون، وهو عام، فإن مصاديق الأحكام القضائية في تنفيذ القانون جزئية. لذلك، من المناسب للقاضي أن يكون عاملاً للعدالة ومنفذاً لها، وليس عاملاً للنص ومنفذاً للقانون.

الكلمات المفتاحية: الحقوق المدنية، العدالة، الفقه، الإجراء القضائي.

Abstract:-

The achievement of justice can be considered one of the most important goals of any legal system. Wherever the law is mentioned, it is assumed that the application of the law is undoubtedly linked to the achievement of justice. Although a law which the rule ought to promise justice sometimes has an opposite function and unfavorable results are obtained from its application, which is not only undesirable to the legislator, but also surprising. Civil rights, as one of the broad areas of law regulating the private and contractual relations of individuals, is not exempt from this issue. Civil law, as the main source of civil rights, despite its internal richness, is sometimes not in line with developments, and even adhering to its text will not necessarily be a good result. In order to solve this duality, either the legislator must act and amend the law, which is of course changing and amending the law a ceremonial and long process. On the other hand, the law is always general and because of its nature all issues are unpredictable and according to its essence will always lag behind developments; Or a judicial interpretation approach can be used. This article was written in a descriptive and analytical way, and its purpose is to express the intertwining of justice with jurisprudence and judicial procedure, and it seeks to prove the existence of a direct relationship between these three elements. Adopting an interpretative, justice-oriented approach to judicial decision-making has the advantage that it not only requires special procedures, but will leave its positive function more quickly and happens to be a guide and guide for the legislator so that laws can be implemented when necessary and based on changes and requirements, because it is contrary to the law, and It is general, the evidence of judicial rulings in the implementation of the law is partial. Therefore, it is appropriate for the judge to be a worker of justice and an enforcer of it, and not a worker of the text and an enforcer of the law.

Key words: civil rights, justice, jurisprudence, judicial procedure.

١. المقدمة:ـ

لقد كانت العدالة من مُثُل الإنسانية في كل العصور والأزمنة، لذا لم يتح للبشر الوقت لتحقيقها وحاولوا ترسيخها. يستخدم العدل والإنصاف، كمفهومين أخلاقيين، على نطاق واسع في القانون و يساعدان كثيرا في تقوية العلاقات التعاقدية وإكمال هذه العلاقة وتعديلها ومنع الخسائر غير العادلة في هذه العلاقة. القواعد القانونية القديمة والجافة تساعدها مفاهيم مثل الإنصاف و العدالة، والتي تأخذ لونا جديدا وتتألق وتتخلص من الحياة اليومية المملة. تساهم آثار هذين المفهومين كثيرا في تغلغلهما في عالم القانون والأنظمة القانونية الصحيحة. نظروا في النظم القانونية التقدمية، بوضوح إلى العدل و الإنصاف كمصادر للالتزامات التعاقدية للطرفين في علاقة تعاقدية و نصوا على أن العقد لا يلزم الطرفين بتنفيذ ما هو محدد في العقد فحسب، بل يلزم أيضا الطرفين في جميع النتائج التي تنشأ عن العقد بناءً على القانون و العرف و العدالة و طبيعة العقد مطلوبة أيضا، و بهذه الطريقة يعتبر مفهوم العدالة أحد المتطلبات القانونية. و الواقع أن للعدالة مكانة بالغة الأهمية في الإجراءات القضائية؛ لأن القاضي ملزم بتحقيق العدالة وعدم تنفيذ القانون بدون خطة. ربما يؤدي تطبيق القانون بغض النظر عن مقتضياته العادلة، إلى الإضرار بالمجتمع. العدالة مفهوم أخلاقي عرفها الجنس البشري منذ بداية حضارته وكان دائما يعتبرها مرغوبا فيه. لهذا السبب، بذل الكثير من الجهود لتأسيسها واستمراريتها. هناك الكثير مما يمكن قوله حول أهمية العدالة. يكفي أن تكون تعاليم العدل الإلهي من التعاليم القيمة لجميع الأنبياء السماويين، وقد جعل الله تعالى العدالة هدفه من خلال إرسال الأنبياء ووحي الكتاب الإلهي: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد/٢٥). العدالة عامل جذب تمت مناقشته دائما على مر العصور والتاريخ، وهي ليست مفهوما جديدا، ولكنها متجذرة في نشوء ووجود البشر. يمكن اعتبار هدف الآمال البشرية هو العدل، لأنه إذا أقيمت العدالة، فسيتم أيضا إرساء النظام و الأمن. يمكن اقتراح العدالة و استكشافها في مختلف المجالات؛ في مجال الاقتصاد، يدور النقاش حول التوزيع العادل للثروة. في السياسة، يتعلق الأمر بالحكم والحكومة العادلة. في علم القانون، نتحدث عن العدالة، نتحدث عن قوانين و قواعد عادلة. في مجال التشريع، العدل هو محور التشريع. في تفسير القانون و العقد، تحكم العدالة.

في فصل الخصومة للعدالة مكانة مميزة. لطالما كانت العدالة من وجهة نظر القانون أحد الموضوعات النظرية في فلسفة القانون. إن اعتبار العدالة أساسا أو هدفا أو مصدرا أو منطقا للقانون، سيكون له تأثيرات و مقاربات مختلفة. نهدف في هذا البحث إلى إثبات تشابك العدالة مع الفقه و الإجراء القضائي.

١-١. الدراسات السابقة

البحوث التي تم إجراؤها حتى الآن فيما يتعلق بالموضوع الحالي هي:

- «نگاهي انتقادي به شكل گرايي در حقوق»، محمد راسخ، مجلة فصلية تحقيقات حقوقي، صيف ٩٥، رقم ٧٤.
- «عدالت حقوقي، فقه و حقوق خانواده»، فائزه عظيم زاده اردبيلي، شتاء ٨٤، رقم ٤٠.
- «اداره قضايي قرارداد برمبناي عدالت و انصاف»، سهراب سمنكان، مجلة تحقيقات حقوق خصوصي و كيفري، ١٣٩٣، رقم ٢٢.
- «تأملي در رابطه حقوق و عدالت با تأكيد بر حقوق اسلام»، مصطفي دانش‌پژوه، مجلة حقوق اسلامي، خريف و شتاء ٨٦، رقم ٢٦.
- «جايگاه قانون در تحقق عدالت و تأثير آن بر تفسير قضايي»، مهدي شهابي، مجلة حقوق اسلامي، ربيع و صيف ٩٣، رقم ٣٩.
- «عدالت و حقوق بشر، فصلنامه حقوق»، ناصر كاتوزيان، خريف ١٣٨٦، رقم ٣.
- «عدالت عرفي يا عدالت واقعي؛ بازتعريف عدالت حقوقي در نظام جمهوري اسلامي ايران»، مجتبي جاويدي، مجلة انديشه ديني، صيف ٩٥، رقم ٥٩.
- «عدالت و تعريف ويژه آن در نگرش فقهي حقوقي»، سيد محمد اصغري، مجلة دانشنامه، ١٣٨٨، رقم ٧٣.

٢. مفهوم العدالة

العدالة كلمة ليس لها مفهوم و مثال محدد و لا تزال عالقة في مجال الأفكار و الثقافات. من ناحية أخرى، فإن وجود تفاهمات و توقعات مختلفة لمعنى العدالة و وجود أمثلة مختلفة تشير بوضوح إلى مرنة مفهوم العدالة و نسبيته.

على سبيل المثال، تعتبر بعض الأحكام واللوائح المتعلقة بالإرث والدية وحقوق والتزامات الزوجين تجاه بعضهما البعض، والتي هي سارية حاليا في النظام القانوني الإيراني، وفي بعض الحالات تحتوي على اختلافات بين الرجال والنساء والأشخاص المختلفين، رسميا مثل العدالة. ولكن نفس القواعد واللوائح تعتبر مخالفة للعدالة من وجهة نظر أخرى أو مجتمعات أخرى؛ لذلك يمكن القول أن للعدالة مفهوم مرن ونسبي من وجهة نظر البشر اليوم. (آرامش؛ ١٣٨٩: ٣-٤)

هناك الكثير مما يمكن قوله حول أهمية العدالة. يكفي أن تكون تعاليم العدل الإلهي من التعاليم القيمة لجميع الأنبياء السماويين، وقد أدخل الله تعالى إقامة العدل كهدف له من إرسال الأنبياء و وحي الكتاب الإلهي. (عظيم زاده اردبيلي؛ ١٣٨٤: ٥).

في المجلد الأول من مجموعة فلسفة القانون، يشرح الدكتور كاتوزيان مفهوم العدالة: «العدل مفهوم عرفه البشر منذ بداية حضارته وحاول ترسيخه. إن ملاحظة طبيعة وتاريخ الأحداث و الأفكار في الخلق جعلت الإنسان يدرك أن العالم لم يخلق عبثا. يتبع هدفا ونظاما يحكمه؛ يتم وضع الإنسان أيضا في هذه المجموعة المنظمة والهادفة ويتزامن ويتوافق معها. لذلك، كل ما يتماشى مع هذا النظام الطبيعي هو حق وعادل. الحقوق أيضا ليست خارج هذه القاعدة و أساسها قائم على مراقبة الكائنات و المجتمعات المختلفة. لذلك من خلال التفكير في ما هو، يمكن للمرء أن يصل إلى جوهر ما يجب أن يكون.» (كاتوزيان؛ ١٣٩٣: ٦١١/١).

ما يتبادر إلى الذهن من شرح الدكتور كاتوزيان لمفهوم العدالة هو ضرورة وضع كل شيء في مكانه الطبيعي، و هو ما يتعلق بتعريف العدالة التي قدّمها الآخرون.

٢-١. العدالة لغة

العدالة لغة تعني مناهضة الظلم. العدل هو مصدر أو اسم الجمع، ومذكره ومؤنثه ومفرهد وجمعه هو متساوي، ويعني الحقيقة والإنصاف والحكم والاعتدال والمساواة. يعتبر

ابن منظور الاعتدال هو حد الوسط بين حالتين من حيث الحجم والنوعية، ويعتبر العدالة سببا للاعتدال في النفس البشرية: «العدالة في اللغة ان يكون الانسان متعادل الاحوال متساويا.» (ابن منظور؛ ١٤٠٨: ذيل مادة «عدل»)

يقول الراغب الاصفهاني عن العدل: «العدالة والمعادلة لفظ يقتضى معنى المساواة ويستعمل باعتبار المضايفة والعدل والعدل يتقاربان، لكن العدل يستعمل فيما يدرك بالبصيرة كالأحكام، وعلى ذلك قوله (أو عدل ذلك صياما) والعدل والعديل فيما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات، فالعدل هو التقسيط على سواء.» (الراغب الاصفهاني؛ ١٣٦٢: ٣٢٥)

العدالة في معجم العميد تعني أن تكون عادلاً ومنصفاً وأن تكون قاضياً. (عميد؛ ١٣٧١: ٨٥٩).

حدد الدكتور معين العدالة في كتاب معجمه على النحو التالي: «الانصاف، و العدالة الاجتماعية هي العدالة التي يمكن أن يتمتع بها جميع أفراد المجتمع.» (معين؛ ١٣٦٢: ٢٢٧٩).

حدد فاضل نراقي العدالة في مستند الشيعة في احكام الشريعة على النحو التالي: «الاستواء و الاستقامة و التوسط بين طرفي الافراط و التفريط و قد تطلق على مقابل الجور.» (نراقي؛ ١٤١٥: ٧٦/١). ١٤١٥، ص ٧٦)

في قاموس دهخدا، وُضِعت كلمة العدالة في مواجهة القهر و الظلم و العنف، وأصبحت تعني الاستقامة و المساواة و الاعتدال.» (دهخدا؛ ١٣٧٢: ٣٠٥٥)

في تعريف العدالة، يقول لنجرودي في كتابه «ترمينولوژي حقوق»: «العدالة تعني ترك الجرائم الكبرى و عدم الإصرار على الالتفات إلى الجرائم الصغيرة و مراعاة الرجولة. يسمى في علم القانون، انسجام الإنسان مع النظام العالمي بالعدالة.» (جعفري لنجرودي؛ ١٣٨١: ٤٤٤).

أجاب الامام علي عليه السلام على سؤال أن العدل أحسن أو الجود؟ فقال: (الْعَدْلُ يَضَعُ الامُورَ مَواضِعَها، وَالْجُودُ يُخْرِجُها مِنْ جِهَتِها. وَالْعَدْلُ سائِسٌ عامٌّ، وَالْجُودُ عارِضٌ

خاصٌ. فَالْعَدْلُ اَشْرَفُهُما وَ اَفْضَلُهُما) (نهج البلاغة/ حكمة ٤٣٧)

مع الموقف من التعاريف المذكورة، يمكن مراعاة المعاني التالية للعدالة، وهي:

- المساواة
- الاعتدال؛ أن يكون الانسان متعادل الاحوال، متساويا
- الاستواء و الاستقامة و التوسط بين طرفي الافراط و التفريط و قد تطلق على مقابل الجور
- وضع الأمور موضعها

٢-٢. العدالة اصطلاحا

العدالة هي أقدم مصطلح قانوني و في تاريخ الحضارة الإنسانية، قبل ظهور فكرة القانون و ظهور فكرة العدالة و قواعدها. و تحدثت الوثائق التي تم الحصول عليها من مقابر الموتى في مصر عن العدالة في كل مكان و اعتبرت أن السعادة الإنسانية مرتبطة بالعدالة. من ناحية أخرى، فإن العدالة ليست فقط أهم مفهوم نظري في فلسفة القانون، و الذي يتساوى مع القانون في الأهمية، و لكنه أيضا سمة من سمات الخطابات الشائعة حول الحياة الاجتماعية، و التي في الواقع لكل فرد فهم مباشر بديهي لها. هذا المفهوم هو أحد المفاهيم مثل الوجود و الحقيقة التي يسهل فهمها، خاصة عند مقارنتها بنقيضها تعني الظلم. تعتبر العدالة مفهوما أخلاقيا أساسيا لا يتعلق إلا بالقضايا التي تشمل الوعي و العقلانية و المفهوم الأخلاقي. العدالة هي حيث يوجد وعي و نشاط هادف، سواء كان فعل كائنات طبيعية مثل المسؤولين و الإمبراطور، أو فعل عوامل طبيعية مثل آلهة الخير أو الشر. إن وجود هدف واع هو شرط ضروري لمناقشة العدالة. على سبيل المثال، الأضرار التي تسببها العواصف البحرية و الزلازل ليست ظلما في حد ذاتها، و لكن الفشل في تقليل هذه الأضرار يمكن اعتباره ظلما؛ لأن ذلك يتم بمعرفة إمكانية التعويض. (تيبت؛ ١٣٩٣: ٢٤)

مصطلح معنى العدالة ليس بعيدا عن معناه اللغوي و له مفهوم مشابه معها. نظرا لأن العدالة مهمة جدا في معظم فروع المعرفة الإنسانية، و لهذا السبب، في كل فرع من فروع المعرفة البشرية، فإن هذه الكلمة لها معنى و مفهوم مختلفان أحيانا عن المجالات الأخرى.

كما يعتبر علماء الأخلاق العدل معتدلا و بعيدا عن التطرف. معنى العدالة في النقاشات الكلامية أن الله تعالى لا يرتكب أي عمل قبيح.

٣. الإنصاف و علاقته بالعدالة

أحد المفاهيم التي تستخدم عادة مع كلمة العدالة؛ والانصاف. ليس الانصاف مفهوما جديدا و قد وُجد عبر التاريخ. وقد ورد في كلام المفكرين العلميين والدينيين منذ قرون. عندما يتم ذكر كلمة أعلى من العدالة و قيمة تتجاوز المساواة، يتم تفسيرها على أنها إنصاف. العدل والإنصاف كمفاهيم أخلاقية مستخدمة على نطاق واسع في القانون وتساعد كثيرا في تقوية العلاقات التعاقدية وإكمال هذه العلاقة وتعديلها ومنع الخسائر غير العادلة في هذه العلاقة. القواعد القانونية القديمة والجافة تساعدها مفاهيم مثل الإنصاف والعدالة، والتي تأخذ لونا جديدا وتتألق وتتخلص من الحياة اليومية المملة.

تساهم آثار هذين المفهومين كثيرا في تغلغلهما في عالم القانون والأنظمة القانونية الصحيحة. العدل والإنصاف مفاهيم تُستخدم عادةً معا، وهناك كتاب يعتبرون هذين المفهومين مترادفين و يعتقدون أنه بالمعنى العام، لا يوجد فرق بين العدل و الإنصاف، والإنصاف بالمعنى العام مرادف للعدالة. (قربان نيا؛ ١٣٩٤: ٢٤) لكن يجب القول إن العدل والإنصاف مفهومان منفصلان، على الرغم من وجود نقاط مشتركة بينهما.

إنصاف في اللغة، مصدر من باب الإفعال، يعني الإعطاء بالعدالة، والوصول إلى النتيجة، والاعتدال. (عميد؛ ١٣٧١: ٢٤٩)

فيما يتعلق بمصطلح معنى الإنصاف، تم تقديم تعريفات مختلفة. في أحد التعريفات، يُنظر إلى الإنصاف كمبدأ للعدالة يتم تطبيقه من أجل تصحيح و استكمال القوانين واللوائح عندما تبدو غير عادلة في ظروف معينة. (باديني و الآخرون؛ ١٣٩٢: ٢٦)

في تعريف آخر للانصاف، يُقال: «الإنصاف هو مجموعة من القواعد الموجودة جنبا إلى جنب مع القواعد الأساسية للقانون، وتستند إلى الاعتماد على مبادئ أخلاقية عالية ومتفوقة، فيمكنها إلغاء القواعد القانونية أو تعيينها.» (كاتوزيان؛ ١٣٩٣: ٦٨٠/١)

للوهلة الأولى، يبدو أن هذين المفهومين لهما تقارب دلالي مع بعضهما البعض، ويتم

استخدامهما أحيانا بالتبادل في الكتابات والنصوص القانونية. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل/٩٠) يقول الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة عن هذه الآية: (اَلْعَدْلُ اَلْإِنْصَافُ وَاَلْإِحْسَانُ اَلتَّفَضُّلُ) (نهج البلاغة/ حكمة ٢٣١)

يعتبر البعض العدالة على أنها انصاف. (توسلي؛ ١٣٧٦: ١٢٩) يعتبره الآخرون مختلفا؛ بطريقة تجعل العدالة، مثل الحقوق، نوعا من المفهوم، لكن الإنصاف مفهوم شخصي. (جعفري لنگرودي؛ ١٣٦١: ١٤)

في المجلد الأول من مجموعة فلسفة القانون، ذكر الدكتور كاتوزيان في تعريف الإنصاف: «إنه شعور غامض بالعدالة ينشأ لدى الأفراد في القدرة على تطبيق قواعد القانون ويصبح وسيلة للتكيف والتوافق لها في حالات محددة؛ الانصاف ركيزة العدالة لتقليل انزلاقها وزيادة سرعة وثبات خطواتها.» (كاتوزيان؛ ١٣٩٣: ٦٧٩/١)

صرح مؤلف آخر في التعبير عن الإنصاف: «إن الإنصاف ليس عاملاً غريبا وغير متسق مع العدالة، ولكنه عنصر أساسي ونهائي. العدل يجعل حكم القانون متوافقا مع الغرض منه وليس بناء على الحروف المطبوعة على الورق. يمنح الإنصاف المرونة للنظام القانوني، فهو فعال ليس فقط في التفسير القانوني ولكن أيضاً في تطوره للمستقبل، ويساعد العدالة في أداء دورها، و هو خلق توازن بين المصالح المتنافسة.» (موحد؛ ١٣٩٦: ٩٧)

يقول أرسطو عن العلاقة بين العدل و الإنصاف: «الموضوعية الكاملة موجودة بين العدل والإنصاف و كلاهما جيدان؛ على الرغم من أن العمل العادل أفضل من العمل العادل. إن الشخص العادل، حتى وإن كان عادلاً، ليس فقط وفقا للقانون، ولكنه مصلح في العدالة القانونية؛ لأن القانون دائما أمر عام، و هناك بعض الحالات الصغيرة التي لا يمكن أن يتبعها حكم.» (ارسطو؛ ١٣٥٦: ١٥٩/١)

من التعاريف الإجمالية و بغض النظر عن الاختلافات في التفسيرات، يبدو أن هناك اختلافات بين هذين المفهومين. يمكن القول أن العدالة لها صلة وثيقة بالحقوق، لكن الإنصاف أكثر ارتباطا بالأخلاق. على سبيل المثال، تتطلب العدالة أن يفي كل مدين بوعده، لكن الإنصاف يتطلب إعطاء المدين وقتا للوفاء بالالتزام.

في هذا الصدد، يمكن القول إن العدالة مفهوم عالمي، لكن الإنصاف مفهوم شخصي. يجب أن يوجد العدل في القانون و الإنصاف في الضمير. نتيجة لذلك يمكن القول أن العلاقة بين الإنصاف و العدالة هي علاقة طولية. الانصاف وسيلة من وسائل المرونة، و المرونة عدالة، و تحد من الظلم في تطبيق العدالة و إدارتها، و تجمع قيما متضاربة. الانصاف مسؤول عن استكمال القانون و تصحيحه. القانون ليس هو الجواب على كل القضايا، فهناك العديد من القضايا التي يسكت القانون عنها و ليس لها حكم واضح.

٤. حسن النية وعلاقته بالعدالة

يعد تعريف حسن النية، مثل المفاهيم المرتبطة به، مكانا للنزاع والصراع لدرجة أن بعض المؤلفين يعتبرون حسن النية أمراً غامضاً ويجدون أنه من المستحيل تقديم تعريف. حسن النية هو كلمة مركبة تعني لغة أن تكون جيداً أو جيداً في السلوك القائم على العدل والإنصاف أو الحقيقة و الصدق، و على النقيض من مصطلح سوء النية. (دهخدا؛ ١٣٧٢: ٧٨٦٧).

تم تقديم عدة تعريفات لهذا المفهوم. دون تقديم تعريف لهذا المفهوم، يشير الدكتور كاتوزيان إلى أن حسن النية ليس له مفهوم ثابت ومستقل ويجب قياسه في كل عقد وفقا للمبادئ والقواعد والشروط التي تحكمه، وليس فقط من الناحية المجردة. (كاتوزيان والآخرون؛ ١٣٩٢: ١٦٩)

من الناحية القانونية، فإن حسن النية هو: «السلوك الصادق و العادل و المعقول الذي يتوقعه الطرفان في عقدهما من بعضهما البعض أو حتى من أطراف ثالثة كانت خاضعة للعقد أو أصبحت مرتبطة لاحقا بالعقد. إنه مثل هذا التوقع الذي يُلزم الطرفين بأن يكونا عادلين وصادقين أثناء المفاوضات الأولية و وقت إبرام العقد، وأن يكونا صادقين في تفسير وتنفيذ التزاماتهما و إجراءاتهما بعد إبرام العقد.» (ابراهيمي؛ ١٣٨٨: ٦٦)

لذلك، فإن مراعاة حسن النية لا يقتصر على مرحلة الوفاء بالالتزامات، بل يجب استخدام حسن النية في جميع مراحل الإبرام والتنفيذ وحتى تفسير العقد. لذلك عند مناقشة تعديل العقد، يعتبر حسن النية أحد المبادئ الرئيسية. حسن النية هو أساسا أخلاقيا وضميرا، وهو متزامن مع تطور المجتمعات البشرية وتوسع العلاقات الاجتماعية والتجارية

وظهور الخلافات القانونية المعقدة، دخل مجال القانون لحل بعض القضايا القانونية، من أجل تقريب القواعد و الأنظمة القانونية الجافة إلى معايير العدالة و الإنصاف. اليوم، أصبح حسن النية مهما جدا في النظام القانوني للعديد من البلدان ولا يحكم تنفيذ العقد فحسب، بل يحكم أيضا جميع العلاقات التعاقدية، من إبرامها إلى فسخها.

في القانون المدني الإيراني، لا يوجد مبدأ يسمى حسن النية، لكن هذا لا يعني أن المشرع لا يلتفت إلى حسن النية؛ لأن العديد من أحكام القانون المدني مبنية على حسن النية و لا يمكن إنكار دورها الخفي.

٥.المساواة وعلاقته بالعدالة

في بعض الأحيان، عند مناقشة العدالة، يتبادر إلى الذهن مفهوم المساواة، وحتى في بعض النظريات حول مفهوم العدالة، كان مفهوم المساواة هو محور الرأي، ولكن يجب معرفة أن المساواة لا تعني بالضرورة العدالة، و على الرغم من استخدام هاتين الكلمتين في بعض الأحيان بدلاً من استخدامهما بالتبادل، إلا أنهما كلمات ذات معاني مختلفة. في الواقع، يمكن القول أن أي نوع من الاختلاف في المجتمع ليس ضد العدالة. العدل لا يعني المساواة المطلقة. إن معنى العدالة لا يعني أن جميع الناس يجب أن يكونوا على نفس المستوى في كل جانب، فشرط العدالة هو أن الاختلافات الموجودة في المجتمع، سواء أكانوا أمرين تخضعان للمواهب و المزايا. تماما مثل الطلاب الذين يشاركون في الاختبار، يجب أن يحصلوا على الدرجة التي يستحقونها. لذلك فإن شرط العدالة ليس إعطاء درجات متساوية لجميع الطلاب، و إلا فهو تبعيض و قمع. على العكس من ذلك، إذا حصل الجميع على نفس الدرجة بغض النظر عن قدراتهم، فهذا ظلم. والنتيجة هي أن العدالة تتطلب المساواة في ظروف قانونية متساوية، و ليس في ظروف غير متكافئة. هذا ما قالوه في تعريف العدالة: «العداله اعطاء كل ذي حق حقه.» (مطهري؛ ١٣٩١: ٧٩)

في الواقع، المساواة هي نفس العدالة الصورية، و الفرق بينها و بين العدالة هو أن العدالة الحقيقية عادلة من حيث المضمون، و لكن المساواة ليست كذلك بالضرورة. قد يؤدي الكثير من التكافؤ إلى نتائج غير مرغوب فيها. تؤدي المساواة المطلقة إلى انعدام العدالة، و لكن كلما كانت العدالة أقوى و أكثر شدة، كانت مرغوبة أكثر. بمعنى آخر،

هدف العدالة، مثل الرياضيات، ليس دائما ضمان المساواة، المهم هو مراعاة التناسب و الاعتدال بين الربح و الخسارة و واجبات الأفراد و حقوقهم.

٦.المصلحة وعلاقتها بالعدالة

المصلحة هي أحد الموضوعات الأساسية في العلوم مثل السياسة والقانون والأخلاق والفقه والمبادئ، و تعتبر من العناصر الأساسية و المهيمنة في الخطاب السياسي والقانوني والديني. يتم تعبير كلمة المصلحة على أنها عكس الفساد والمفسدة. (الجوهري؛ ١٩٩٠: ٣٨٣). في اللغة الفارسية، هو نقيض المفسدة ويعني الصواب والجدارة والصلاح. (دهخدا؛ ١٣٧٢: ٥٨٠)

في تعريف المصلحة يقال أنها هي الحصول على المنفعة و منع الخسارة. و قد نص ميرزا قمي في شرائع أصول في تعريف المصلحة: المراد بالمصلحه دفع ضرر أو جلب نفع الدين والدنيا. (وكيل زاده؛ ١٣٨١: ٤)

في القرآن الكريم لم تستخدم كلمة المصلحة بشكل مباشر، بل استعملت بعض مشتقاتها في معاني الخير والصلاح، وفي الأحاديث أيضاً استخدمت بهذين المعنيين. (العاملي؛ ١٣٦٤: ١٤/١)

المصلحة هي عامل منطقي مع مؤشر الاستدلال القانوني للفطرة السليمة، قانونيا، وفقا لقواعد العدالة و المنطق القانوني أو الفوقية مع مؤشر العادات الشائعة، و التي يمكن تحقيقها بأي وسيلة مثل الضرورة الإكراه، و الاضطرار، و الذي يستخدم في القضايا القانونية من أجل تغيير الوضع الحالي للوضع الفردي أو الجماعي المطلوب.

إن إطار ممارسة المصلحة هو مجالات الإدارة و التخطيط، و أحيانا يرتبط هذا التخطيط و الإدارة بقضايا شخصية (مصلحة فردية) و أحيانا يشير إلى القضايا الجماعية و الفردية للناس (مصلحة نوعية). بالطبع، بما أن الخبير القانوني المستنبط قد يعلق دون قصد في دوامة مصلحته الخفية، يجب بذل جهود علمية و تجريبية لاستبدال قاعدة المصلحة النوعية بدلاً من قاعدة المصلحة الفردية، و إغلاق وسيلة للإساءة المتعمدة أو الإساءة غير المتعمدة. (سماوات بيروز و الآخرون؛ ١٣٨٨: ٥٨)

أعلى مستوى و مؤشر للنفع هو مقياس العدالة، الذي وفقا لقواعد العدل، ليس له منطقة الفراغ بحيث يمكن تحقيق العدالة بأي نوع من أنواع المصلحة.

٧.العدالة من منظور الفقه الإسلامي

العدالة في الفقه تعني الملكة التي تتسبب في استخدام التقوى و التخلي عن المحظورات و المحرمات. فبعض الناس، بناء على بعض الأحاديث و آراء عدد من الفقهاء، يعتبرون العدل و الإنصاف قاعدة فقهية مستقلة لا تتفق مع صحتها. كما ذكر أنه لا يمكن الاستنتاج بوضوح من المعايير و الأسس الفقهية أن مبدأ العدالة قد اعتُبر مبدأ عاما في جميع الأحكام، بما في ذلك قانون العقود، و لم يعتبر الفقهاء أن حكم العدالة أحد القواعد الفقهية الحاكمة في المعاملات. (قنواتي و الآخرون؛ ١٣٧٩: ١٥٤/١)

بشكل عام، يمكن القول أن لدى الفقهاء الإماميين آراء مختلفة حول مفهوم العدالة. يمكن دراسة اختلافاتهم في مفهوم العدالة في ثلاثة مجالات أساسية، و هي: أولاً) اعتبر الفقهاء مثل الشيخ أنصاري و الإمام الخميني أن مفهوم العدالة يشبه الملكة. في المقابل، لم يقبل الفقهاء مثل وحيد بهبهاني و الراحل الخوئي حقيقة أن العدالة هي الملكة و تسببوا لها في كثير من المشاكل. ثانياً) لا يعتبر الفقهاء المشهورون الذنوب الصغيرة ضارة و مخالفة للعدالة إن لم تكن مستمرة. لكن في المقابل، اعتبر بعض الفقهاء مثل الشيخ عبد الكريم الحائري و الراحل الخوئي، أن الذنوب الصغيرة ضد العدالة بشكل مطلق. ثالثاً) لقد نص الفقهاء اللاحقون المشهورون على ميزة مفهوم العدالة. من ناحية أخرى، لا يعتبر الفقهاء مثل صاحب الجواهر و الإمام الخميني مروة شرطاً للعدالة. (نجفي؛ ١٣٩١: ١٤١)

قال بعض الفقهاء الإماميين إن العدل ليس له معنى منفصل في الفقه. بدلا من ذلك، يتم استخدامه بنفس المعنى اللغوي. (محقق سبزواري؛ ١٤٢٣: ٤٣/١)

قال المرحوم الخوئي: «بالعدل لم تثبت الحقيقة الشرعية و لا الحقيقة المتشرعة. بل استُخدم العدل بالمعنى اللغوي للشريعة، أي الصواب و عدم الجور.» (موسوي خويي؛ ١٤٠٧: ٢٥٤/١).

من ناحية أخرى يرى بعض الفقهاء مثل الشيخ الطوسي و ابن إدريس أن للعدالة في

الشريعة معنى منفصلا مخالفا للمعنى اللغوي، أي أن لها الحقيقة الشرعية أو المتشرعة. على سبيل المثال، قال الشيخ الطوسي: «و أمّا في الشريعة، فهو كلّ من كان عدلاً في دينه، عدلاً في مروته، عدلاً في أحكامه.» (طوسي؛ لا تا: ٢١٧/٨)

كما يعتبر الشهيد مطهري أن إنكار العدالة من أكبر المصائب التي يواجهها الفقهاء. واعتبر أن سبب مناقشة العدالة هو تأثير العدالة في تفسير العدالة الاجتماعية، وذكر أن إنكار مبدأ العدالة يعيق تطور الفلسفة الإسلامية. (مطهري؛ ١٣٩١: ٧٦)

يعتقد بعض المؤلفين أن متطلبات العقل و متطلبات العدالة يتم التعبير عنهما متساويين في الروايات، و الأسباب العقلية و النقلية لخبراء مثل علامة الطباطبائي و مرتضى المطهري و محمد باقر الصدر و جوادي الآملي فيما يتعلق بالوجود الموضوعي للمجتمع، إمكانية تضمين فكرة التوازن في الترتيبات الاجتماعية و التنظيم و التوازن، كعنصر من عناصر العدالة، تشير إلى حالة النظام الإسلامي بأكمله و يمكن أن يكون لها مكانة منطقية في نظرية العدالة الاقتصادية الإسلامية. (لشكري؛ ١٣٩٤: ١٦٥)

٧-١. سمات العدالة من منظور الفقه الإسلامي

للعدالة مكانة قيمة و أهمية كبيرة في الإسلام، لذا فقد حظيت باهتمام كبير في القرآن وسنة أهل البيت النبي ﷺ والأحاديث النبوية. بقدر ما هو أحد الموضوعات واسعة النطاق في الثقافة الإسلامية. و يعتبر بهذه الطريقة، في نظام معتقدات الإسلام، من سمات الله. نقطة أخرى هي أنه في نظام الخلق و عالم التكوين، هذا المبدأ مستمر. توجد في عالم التشريع، علاقة بين الإنسان والعالم، العلاقة بين الإنسان والله. لهذا السبب يمكن اعتبار أن من أهم خصائص الإسلام وامتيازاته إعطاء أهمية لمبدأ العدالة في جميع جوانب وشؤون الحياة البشرية. القانون الحاكم في المجتمع الإسلامي هو القانون الإسلامي؛ لأن مصدره مقبول لدى الناس، ولله وحده السلطان والحق والقوة لتحديد تعليمات الحياة للإنسان؛ لأن الله هو الوحيد الذي يعرف الغيب والشهادة. (دانش‌پژوه؛ ١٣٨٦: ٩٥)

لذلك، فإن القانون الإلهي وحده هو الذي يمكنه أن يأمر و ينهي، والعمل به عادل. كتب العلامة محمد تقي الجعفري عن هذا أيضاً: «الحياة الاجتماعية للإنسان لها قواعد وأنظمة تم وضعها لجعلها ممكنة والعيش وتحسينها، والسلوك وفقا لتلك القواعد هو العدل

وانتهاكها أو عدم الاكتراث بها يعد قسوة؛ لذلك فإن التعريف الشائع بأن جميع النظريات المختلفة في العلوم الإنسانية والأخلاق والأديان والفلسفات تتفق حول العدالة هو الأسلوب الواعي والحر وفقا للقانون الذي تم قبوله.» (جعفري؛ ١٣٩٠: ١٠٥).

لذلك، فإن العدالة الإسلامية هي عدالة محددة وموضحة تتجسد في شكل أحكام وشرائع إلهية. لم يكتف القرآن الكريم بالعدالة العامة والغامضة فحسب، بل اعتبر (ما أراك الله) و (ما أنزل الله) مثالين على القانون العادل الذي ينبغي أن يكون أساس الحكم وتنظيم العلاقات الاجتماعية. وأيضاً، من خلال شرح التقوى في العديد من آيات القرآن الكريم، فقد شرح العدالة عمليا. والشيء المؤكد أن الإسلام دين أساسه التوازن؛ لأنه يحذر الناس من التجاوزات في كل مناحي الحياة، ليثبت فيه ما يتعلق بشؤون الإنسان الفردية. بالإضافة إلى ذلك، في مجال المجتمع يرى في استدامة النظام الاجتماعي في احترام الحق و العدالة؛ لذلك أولى الإسلام للعدالة أهمية خاصة؛ لأنه اعتبر شرطا أساسيا في نسيج المجتمع وفي القضايا القانونية والاجتماعية والأسرية والاقتصادية. بحيث يكون اتساع نطاق التفكير الإسلامي في الحياة و فهمها بما يتجاوز القيم الاقتصادية البحتة وفهم الحياة مع القيم الأخرى التي تشكل أساس واتساق المجتمع، و يصنع المزيد قوة الإسلام على خلق التوازن في المجتمع و لتحقيق العدالة في كل دائرة الإنسانية. و نتيجة لذلك، تتحقق العدالة في الإسلام من خلال خلق مساواة إنسانية عظيمة تراعي توازن جميع القيم. بحيث يكون لهذه المعادلة حل وسط مع جميع الشروط و المتطلبات.

لقد قدر الإسلام العدالة الشاملة وأقامها على الحقوق الحقيقية والفطرية. كما تم ذكره دائما على أنه هدف مهمة الأنبياء الإلهي. لهذا السبب، يبدو أن للعدالة المركزية في الإسلام هذه الخصائص المميزة: الفطرية، والمطلقة، والشمولية، وغاية الدين.

٧-١-١.سمة الفطرية

يقول القرآن الكريم في سورة الانفطار عن تحقيق العدل والاعتدال في وجود الإنسان: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (الانفطار/٧-٨)

بالإضافة إلى ذلك، وفقا للقرآن، فإن العدالة كملكة بشرية واجتماعية متجذرة في الطبيعة البشرية. أي، يوجد في الطبيعة الإنسانية وفي أساس خلقه، اتجاه نحو العدالة والسعي

إلى العدالة، وكراهية القهر والظلم والتمييز: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم/٣٠)

لذلك فالعدالة هي الحقيقة التي وجدها الإنسان في جوهره، ولهذا السبب تمليها طبيعته. على الرغم من كونه مستمتعا بالاسباب الظاهرية والشؤون الدنيوية فقد جعله غافلا. ونتيجة لذلك، فإن الإسلام لا يدعو الإنسان إلى أي شيء خارج إنسانه وعقله وطبيعته، وإذا دعا إلى العدالة، فالعدالة متأصلة في كيانه. هذا هو السبب في أنه يأمر العدالة في سورة النحل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل/٩٠) و بهذه الطريقة، فإن النظام القانوني الصحيح هو أنه عادل و أن العدل مبني على حقوق حقيقية و طبيعية، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام.

٧-١-٢. سمة المطلقة

الشريعة في الإسلام، ثابتة و لا تتغير أبدا، و مبدأ العدل هو أحد المبادئ العامة للشريعة، و هو ثابت. لذلك يقول البعض إن هذا الثبات لا يتوافق مع التطورات، و هو ما نشير إليه رداً على خطاب العلامة الطباطبائي الذي جاء فيه: «الإسلام ثابت، إنه يتغير من الداخل، إنه ديناميكي. الإسلام مستقر، لكن بطريقة ما يتغير من الداخل. يمكن لهذا الثبات أن يتكيف مع كل الظروف المتغيرة، أي أن الإسلام ديناميكي و قابل للتحول من الداخل وليس من الخارج.» (عميد زنجاني؛ ١٣٨٨: ٢٥) في الواقع، للإسلام نفسه آلية تصبح مرنة وتتحول من الداخل و تفتح الطريق لفهم الأمثلة الجديدة للعدالة.

وفقا للمطهري: «فإن مبدأ وأساس العدالة، وهو مراعاة الحقوق الحقيقية والفطرية، هو نفسه في جميع الأوقات.» (مطهري؛ ١٣٩٠: ٣٣٦/١) يعني أنه مطلق. نتيجة لذلك، ليس من الصحيح القول إن العدالة مسألة نسبية. لأن العدل مبني على الحقوق والاستحقاقات وحقوق الإنسان دائما ثابتة وموحدة ومطلقة. إذن فالعدالة مطلقة وليست نسبية؛ لأنه إذا كانت العدالة نسبية، فنتيجة لذلك سيكون لدينا نوع من العدالة في كل مجتمع وفي كل عصر.

٧-١-٣. السمة الشمولية.

لقد قدر الإسلام العدل الشامل. لذلك جاء في القرآن الكريم: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ

شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (طه/٥٠) لذلك، العدل جزء لا يتجزأ من بنية كل شيء وكل الخليقة لها جوهر العدالة. الله الذي يتحكم في كل كائن حي، قد وضع الصراط المستقيم أمام نظام الوجود، وجميع المخلوقات عشاق هذا الطريق المستقيم بطبيعتهم. لذلك نظر إلى العدالة بموقف شامل بطريقة نظر فيها إلى المجالات المادية و الروحية للإنسان. (عميد زنجاني؛ ١٣٩١: ١٣) بالإضافة إلى ذلك، فقد أكد القرآن الكريم على إقامة العدل بين الأشخاص من مختلف الهويات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة/٨) بهذه الطريقة، تهدف جميع كلمات وجمل هذه الآية إلى تشجيع العدل و التأكيد عليه. إنها الدفاع عن العدالة والشهادة للعدالة والابتعاد عن الفردية والعنصرية والضعف؛ لأنها معيار الحق والعدالة. نتيجة لذلك توضع الروحانية بجانب العدالة و كل الجهود لا تقتصر على الأشياء المادية. لهذا السبب، يعتبر القرآن الكريم في سورة المائدة أنه واجب: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المائدة/٤٢) نقطة أخرى هي أن مبدأ العدل مع الكتاب و السنة متداول أيضا في فقهنا. مما يدل على مدى تقدير الإسلام للعدالة الشاملة. يسري العدل في كل الوجود و نحو جميع الكائنات، حتى عند الله. لذلك فهو لا يقتصر فقط على كائن واحد أو أكثر، و لكنه يشمل الجميع. في هذا الترتيب، يجب أن يكون الجميع عادلين، لأن قبول العدالة واجب على الجميع؛ أي يجب أن يكونوا عادلين تكوينياً و تشريعياً حتى يكونوا مسؤولين عن هذا الواجب. حتى لا تعفى الملائكة من هذا الواجب. في الواقع، الملائكة أحرار من الخطيئة، لكن إذا أهملوا واجبهم سيعاقبون. لذلك جاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ (الأنبياء/٢٩) بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنبياء ملزمون أيضا بتنفيذ العدالة. وذلك لأنه جاء في القرآن: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (يونس/٤٧) نتيجة لذلك، لا يُعفى الأنبياء من هذا الواجب التكويني والتشريعي؛ لذلك فإن كل شيء موجود في الكون عليه واجب العدالة وتتدفق العدالة في كل ركن من أركان الكون.

٧-١-٤. العدالة كغاية الدين

لقد أدخلت آيات من القرآن الكريم إقامة القسط والعدل كهدف للبعثة والنبوة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد/٢٥) تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من آيات القرآن، فإن نظام الوجود برمته يقوم على العدل، لكن العدالة لم تكن الهدف النهائي، بل كانت هدفا وسيطا. يكتب آية الله الجوادي الآملي في هذا الصدد: «العدالة ليست الهدف النهائي لرسالة الأنبياء. يعتبر القرآن الكريم أن العدل رسالة لأهل متوسط الحال. لكن بالنسبة للسالك، فإن الهدف الرئيسي هو إزالة ستائر الظلام و فتح طريق للنور. تثبت الآية الأولى من سورة إبراهيم هذا: ﴿الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (ابراهيم/١) لذلك هناك فرق كبير بين انسان عادل و انسان مضيء. الانسان العادل يحافظ على العدل لأنه يعتبرها واجبه. و لكن الانسان المضيء هو مصدر العدل و يتجلى منه العدل.» (جوادي آملي؛ ١٣٩٦: ٢١٣)

٨. مفهوم الإجراء القضائي

قد عرّف أحد الفقهاء الإجراء القضائي على النحو التالي: «تشكيل قرار قضائي متكرر يكون في حالات مماثلة من حيث الإلزام المعنوي أو الواجب القانوني أساس حكم السلطة القضائية، هو إجراء قضائي.» (مدني؛ ١٣٨٦: ٣) يمكن اعتبار هذا التعريف للإجراء القضائي بمثابة تعريف عام. من وجهة نظر أكثر دقة، يمكن تقسيم الإجراء القضائي إلى فئتين: أولاً) الإجراء القضائي بالمعنى المطلق أو العام، وهي الطريقة الشائعة للمحاكم في إصدار أحكام مماثلة لقضية واحدة. هذا الإجراء هو جزء من مصادر حقوق ثانوية أو إرشادية أو تكميلية و ليست ملزمة بطبيعتها. ثانياً) الإجراء القضائي بالمعنى الخاص أو بالإجماع فيه؛ آراء الهيئة العامة للمحكمة العليا الصادرة بموجب المادة ٤٧١ من قانون الإجراءات الجنائية لإيجاد الإجماع و منع إصدار الآراء المتضاربة و الإجماعية، و تكون إلزامية للمحاكم في القضايا المماثلة؛ لذلك، عندما يتم استخدام الإجراء القضائي بهذا المعنى، فهو جزء من مصادر القانون الرئيسية أو الإلزامية. إن الإجراء القضائي باعتباره مرآة للرؤية الكاملة لموضوع القانون هو تجسيد للحقوق العملية في سياق القانون والعقيدة

القانونية، حيث يتم تغطية الحقوق الموضوعية بالقرار القضائي ويتم نقلها من كتاب القانون إلى قلم القاضي. مظهر حيث يمكن العثور على حقوق المعيشة. يمكن ملاحظة تحقيق العدالة في الإجراء القضائي؛ لأنه هنا يمكن اعتبار القاضي المنفذ ولسان القانون في موقع اتخاذ القرار، أو أصبح فناناً رئيسياً سعى للتعامل مع القانون المجمل أو الناقص أو غير العادل من خلال المزج بين العدل والحكم. يختار أو حتى يخلق حلاً مناسباً ويحرر نفسه من حصار القانون الصارم ويخلق إجراءً جديداً بقرار جريء ويتعارض مع العرف السائد. يمكننا أن نقول بجرأة أنه بالإضافة إلى العقيدة القانونية و هي آراء علماء القانون؛ يلعب الإجراء القضائي دوراً لا يمكن إنكاره في تقدم القانون وتطوره.

٨-١. تحقيق العدالة في ضوء الإجراء القضائي

الإجراء القضائي هو خلاصة قوانين الحياة و صقل القوانين. من خلال هذه النافذة يتم مزج إرادة الحكومة، المعدلة و المحقنة بالجرعة السحرية للعدالة، في الحياة الاجتماعية وتضمن صحة النظام القانوني. في الواقع، ما لا يمكن إنكاره هو أن القانون و العدالة والإنصاف يختلطون معا في الإجراء القضائي. تملي الواقعية أننا لا نبحث عن القانون فقط في كتب القانون و أن ننتبه إلى الحل الذي تختاره المحاكم. يواجه الالتزام بالانصاف في وضع القوانين مشكلة أن القانون قاعدة عامة و يحكم جميع الحالات المتشابهة بنفس الطريقة، بينما للعدالة في كل علاقة متطلبات خاصة. في بعض الحالات، يبدو أن تطبيق أكثر القواعد عدلاً مخالفاً للانصاف، وبسبب طبيعته لا يمكن للقانون أن يأخذ في الاعتبار جميع المضاعفات والمواقف الخاصة، وبعبارة أفضل لا يمكن لأي مشرع أن يحدد الحكم جميع قضايا الحياة في مجموعات القوانين؛ لأن العلاقات الاجتماعية معقدة ومتنوعة لدرجة أنه لا يمكن التنبؤ بجميع أشكالها، و بافتراض أن كتّاب القانون يمكن اعتبارهم بيئة المجتمع في وقتهم، فمن غير الممكن قبولها في المستقبل. إن ظروف الحياة تتطور دائما وتتغير، وضرورة الوقت تخلق قضايا جديدة لم يتم اقتراحها عند وضع القانون وأحيانا لا يمكن التنبؤ بها، لكن المحكمة تواجه الحقيقة الكاملة في موسم النزاع ويمكن أن تكون عادلة في قرارها احترام وتحقيق العدالة. عادة ما يكون الاجراءات القضائية هي أفضل دعم للحجج القانونية. (جعفري تبار؛ ١٤٠١: ٧٤) صحيح أن القاضي هو المسؤول عن تنفيذ القوانين و يلتزم بإرادة الحكومة، و لكن لا يوجد حكم في جميع القضايا الاجتماعية في القانون. في كثير من

الحالات يكون له الحق و يلزم بإيجاد حل مناسب للدعوى، و بهذه الطريقة لا شك أنه مستوحى من العدالة و الإنصاف و يفسر القانون بما يراه منصفاً و عادلاً. يمكن للاجراء القضائي أن يقلل بشكل فعال من التسوس و نقص القوانين، و القواعد المستمدة منه أكثر عدلاً و انصافاً مع المتطلبات العلمية من القوانين؛ لذلك يتم توفير الأرضية لتحقيق تدفق العدالة جنبا إلى جنب مع حقوق الحكومة في النظام القانوني.

٨-٢.العدل في الإجراء القضائي كتعويض عن قصور القانون

من النقاط المهمة التي يجب مراعاتها من أجل تحقيق العدالة في الممارسة أن القاضي لا ينبغي أن يقصر نفسه على الكلمات الجافة ومواد القانون عند فحص القضايا؛ لأنه بخلاف ذلك، أفرغ القانون من روحه ولم يلتفت إلا إلى مظهره و قشرته. من المناسب للقاضي أن يولي نصوص القانون اهتماماً أكبر من اهتمامه بنص القانون في إصدار الأحكام وتكييف القضايا مع القانون، انتبه إلى الأصول القانونية والقواعد الفقهية، وآثار قراره ونتائجها، والإجراءات القضائية السابقة الصحيحة و غير الصحيحة، وما إلى ذلك. يجب على القاضي تفسير القانون، و لهذا من الضروري له أن يفسر كلمات القانون، ومعرفة نية المشرع، وتقييم موقف ذلك القانون في النظام القانوني بأكمله، وفهم غايته. في بعض الأحيان، من الممكن أيضا أن يعتبر القاضي أن تنفيذ القانون في موضوع قضيته لا معنى له وغير معقول وغير عادل. (جعفري تبار؛ ١٤٠١: ٦٤) ضرورة الاهتمام بالعدالة في مطابقة القضايا مع القانون. لهذا الغرض، بالإضافة إلى احترام القانون المستمد من الإرادة العامة، من الضروري أن يهتم القاضي بالمبادئ القانونية وفلسفة وضع القانون وما شابه ذلك. على سبيل المثال، يجب على القضاة في تفسير قانون إنفاذ الأحكام المدنية الانتباه إلى فلسفتها، والتي تعني ضمان القواعد الموضوعية للحقوق، و تفسير أوجه القصور في قانون الإنفاذ وفقا لمتطلبات العدالة و لصالح المحكوم له. يحدد الإجراء القضائي إلى جانب القانون، مثل القانون، القاعدة القانونية و هو مولد القانون. هذان هما قطبا القانون الرئيسية التي لهما عملان متبادلان. الإجراء القضائي ضد القانون غير محدودة و تخضع لرقابة جهات معينة، لذا فهي منصة مناسبة لحل بعض المظالم القانونية؛ بالطبع، بشرط أن يكون هناك قضاة ثاقبون و عميق التفكير قادرون على القيام بذلك. (محمد زاده وادقاني؛ ١٣٧٦: ٦٢)

النتيجة:

طوال تاريخ الحياة البشرية، ربما تم تقديس و احترام مُثُل أقل بقدر ما تم تقديس العدالة، و هو المثل الذي دعا إليه الرسل الإلهيون الناس، و قد حاول المصلحون الاجتماعيون تحقيقه، و قد كتب العلماء كثيرا في الثناء عليه. إذا كان تحقيق العدالة لا يمكن اعتباره الهدف الوحيد للقانون، فهو بلا شك أهم أهدافه. القانون بصفته منظما للعلاقات الاجتماعية، يرى أن رسالته هي توفير نظام عادل في المجتمع، لديه أدوات بداخله لوضع كل شيء في مكانه وإعطاء كل شخص المبلغ الذي يستحقه، في الواقع، الدين والأخلاق والعرف والعادة والقانون وما إلى ذلك، يحدد كل منها بدوره مستوى استحقاق الأفراد في المجتمع. إن دور وتأثير العدالة والإنصاف في علم القانون عظيم ومهم للغاية لدرجة أن هذين المفهومين يعتبران وجهين لعملة واحدة، و ذلك من خلال الاقتراب من بعضهما البعض، فإن إنفاذ الحقوق بالمعنى الحقيقي و خلق الأمن القانوني والقضائي في المجتمع أسهل و يمكن الوصول إليه. في نظام الشريعة الإسلامية، لا تعد العدالة والإنصاف جزءاً من المصادر المباشرة للقانون، ول كن هناك العديد من الآيات و الروايات و القواعد الفقهية التي تشير إلى المكانة الخاصة لهذين المفهومين. يمكن القول أن أساس العديد من قواعد الفقه هي العدالة. العدالة مفهوم أخلاقي يتم إحضاره إلى عالم القانون للحفاظ على القواعد القانونية القديمة ديناميكية و حيوية و لجعل هذه القواعد مرنة. العدالة ليست وحدها في تنفيذ هذا الواجب المهم، و مفاهيم مثل الإنصاف وحسن النية تصاحبها وتتماشى معها. يجب ألا تشكل الثغرات التي تسببها النصوص القانونية أو إيجاز القوانين أو غموضها عقبة أمام تحقيق العدالة في الإجراءات القضائية. على القاضي، في موقف حل العداء، أن يعرف أن المهم هو العدل و الإنصاف. العقل والمنطق والمبادئ والفلسفة وحتى القانون نفسه، كلها من أدوات لتحقيق العدالة. يتحول القانون، بدون عدالة وإنصاف، إلى نقيضه، و قد يكون له مظهر لائق، لكنه بالتأكيد لن يكون له باطن جميل. تتكشف ضرورة الرجوع إلى العدالة و الإنصاف عندما تكون القواعد و اللوائح القانونية في بعض الأحيان مجملة و ناقصة أو تحتاج إلى تفسير، و في هذه الحالة يجب على القاضي الذي يُحظر عليه التملص من وظيفته، أن يقوم بتمييز الحق من الخطأ في النزاع المقترح؛ و يجب أن يعرف المبادئ التوجيهية للمشرع و بناءً على ذلك يعطي التوجيه و الأساس لقواعد أكثر تفصيلاً.

لذلك، من الضروري الرجوع إلى المصادر الإسلامية الصحيحة، و روح و أحكام القوانين الموضوعة، و العرف و العادات الإسلامية من أجل فهم المعنى الصحيح و الحقيقي للقانون. تعتمد حقيقة هذه القضية على معرفة أن القوانين هي مظهر من مظاهر جزء صغير من الحقيقة و ليس فقط ليس لديها جميع الحلول المطلوبة للكمال، و لكن أيضا معانيها مفهومة في سياق تطبيق القواعد. وفقا للموضعات المذكورة أعلاه، من الممكن فهم تشابك العدالة مع الفقه و الإجراءات القضائية بشكل أفضل.

قائمة المصادر و المراجع

إن خير مانبتدىء به القرآن الكريم

١. أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين عليه السلام لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى.

٢. آرامش، رسول، ١٣٨٩: «دولت؛ قانون؛ عدالت»، مجلة دادنامه، رقم ٥.

٣. ابراهيمي، يحيي، ١٣٨٨: «مطالعه تطبيقي مفهوم و آثار حسن نيت در انعقاد و تفسير قراردادها»، مجلة حقوقي بين‌المللي، مركز امور حقوقي بين‌المللي رياست جمهوري، سنة ٢٦، رقم ٤١.

٤. ابن منظور، محمد بن مكرم، ١٤٠٨: «لسان العرب»، بيروت، دار احياء تراث العربي.

٥. ارسطو، ١٣٥٦: «اخلاق نيكو ماخس»، ترجمة دكتر ابوالقاسم پور حسيني، طهران، مؤسسة مطبوعات بجامعة طهران.

٦. بادیني، حسن؛ اسلامي فارساني، علي، ١٣٩٢: «نقش انصاف در مسئوليت مدني»، مجلة پژوهش‌هاي حقوق تطبيقي، سنة ١٧، رقم ٣.

٧. توسلي، حسين، ١٣٧٦: «مباني عدالت در نظريه جان رالز»، مجلة نقد و نظر، سنة ٣، رقم ٢ و ٣.

٨. تيبت، مارك، ١٣٩٣: «فلسفه حقوق»، ترجمة حسن خاوري، مشهد، مؤسسة مطبوعات آستان قدس رضوي.

٩. جعفري، محمدتقي، ١٣٩٠: «حقوق جهاني بشر»، طهران، مؤسسة مطبوعات أعمال العلامة الجعفري.

١٠. جعفري تبار، حسن، ١٤٠١: «منطق حيراني در باب استدلال حقوقي»، طهران، دار فرهنگ نشر نو.

١١. جعفري لنگرودي، محمدجعفر، ١٣٨١: «ترمينولوژي حقوق»، طهران، دار گنج دانش.

١٢. _____، _____، ١٣٦١: «دائرة المعارف علوم اسلامي»، طهران، دار گنج دانش.

١٣. جوادي آملي، عبدالله، ١٣٩٦: «فلسفه دين فلسفه حقوق بشر»، طهران، مطبوعات اسرا.

١٤. الجوهري، اسماعيل بن حماد، ١٩٩٠: «الصحاح»، بيروت، دارالعلم للملائين.

١٥. دانش‌پژوه، مصطفي، ١٣٨٦: «تأملي در رابطه حقوق و عدالت با تأكيد بر حقوق اسلام»، مجلة پژوهش‌نامه معارف اسلامي و حقوق، رقم ٢.

١٦. دهخدا، علي‌اكبر، ١٣٧٢: «لغت‌نامه دهخدا»، طهران، مطبوعات بجامعة طهران.

١٧. الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد، ١٣٦٢: «المفردات في غريب القرآن»، طهران، المكتبة المرتضوية.

١٨. سماوات پيروز، امير، عباسي، محمود، ١٣٨٨: «تحقق مصلحت؛ از مباني فقهي تا بايسته‌هاي حقوق كيفري»، مجلة حقوق و مصلحت، مجمع تشخيص مصلحت نظام، رقم ٣.

١٩. الطوسي، محمد بن الحسن، لاتا: «المبسوط في فقه الامامية»، طهران، المكتبة المرتضوية.

٢٠. العاملي، محمد حسن بن الحر، ١٣٦٤: «وسايل الشيعة»، بيروت، دار احياء التراث العربي.

٢١. عظيم زاده اردبيلي، فائزه، ١٣٨٤: «عدالت حقوقي»، مجلة فقه و حقوق خانواده، رقم ٤٠.

٢٢. عميد، حسن، ١٣٧١: «فرهنگ فارسي»، طهران، مؤسسة مطبوعات اميركبير.

٢٣. عميد زنجاني، عباسعلي، ١٣٨٨: «عدالت توافقي در اسلام، درآمدي بر نظام سياسي عدالت در اسلام»، مجموعه مقالات به كوشش علي‌اكبر عليخاني، طهران، مطبوعات پژوهشكده مطالعات اجتماعي و فرهنگي

٢٤. _____، _____، ١٣٩١: «مباني حقوق بشر در اسلام و دنياي معاصر»، طهران، مطبوعات مجد.

٢٥. قربان نيا، ناصر، ١٣٩٤: «در جستجوي حق و عدالت (گفتارهايي در فلسفه، حقوق بشر و حقوق بين‌الملل عام)»، طهران، مطبوعات مجد.

٢٦. قنواتي، جليل، وحدتي حسن، عبدي پور، ابراهيم، ١٣٧٩: «حقوق قراردادها در فقه اماميه»، طهران، مطبوعات سمت.

٢٧. كاتوزيان، ناصر، عباس زاده، محمدهادي، ١٣٩٢: «حسن نيت در حقوق ايران»، مجلة حقوق، رقم ٣.

٢٨. كاتوزيان، ناصر، ١٣٩٣: «فلسفه حقوق»، طهران، مطبوعات شركت سهامي انتشار.

٢٩. لشكري، عليرضا، ١٣٩٤: «مبناي عدالت اجتماعي در اسلام»، قم، مطبوعات پژوهشگاه حوزه و دانشگاه.

٣٠. المحقق السبزواري، محمدباقر، ١٤٢٣: «كفاية الفقه»، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.

٣١. محمد زاده وادقاني، علي‌رضا، ١٣٧٦: «رويه قضايي و نقش سازنده آن در حقوق»، مجلة دانشكده حقوق و علوم سياسي، الخريف، رقم ٣٨.

٣٢. مدني، سيد جلال‌الدين، ١٣٨٦: «رويه قضايي»، طهران، مطبوعات پايدار.

٣٣. مطهري، مرتضي، ١٣٩١: «بيست گفتار»، طهران، مطبوعات صدرا.

٣٤. _____، _____، ١٣٩٠: «عدل الهي»، طهران، مطبوعات صدرا.

٣٥. معين، محمد، ١٣٦٢: «فرهنگ فارسي معين»، طهران، مؤسسة مطبوعات اميركبير.

٣٦. موحد، محمدعلي، ١٣٩٦: «در هواي حق و عدالت، از حقوق طبيعي تا حقوق بشر»، طهران، دار كارنامه.

٣٧. الموسوي الخويي، سيد ابوالقاسم، ١٤٠٧: «التنقيح في شرح العروة الوثقى»، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

٣٨. النراقي، احمد بن محمد مهدي، ١٤١٥: «مستند الشيعة في احكام الشريعة»، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

٣٩. وكيل زاده، رحيم، ١٣٨١: «مصلحت و جايگاه آن در حقوق اسلام»، تبريز، مؤسسة تحقيقاتي علوم اسلامي- انساني.

٤٠. نجفي، زين‌العابدين، ١٣٩١: «مفهوم شناسي واژه عدالت در فقه اماميه»، مجلة انسان پژوهي ديني، رقم ٢٨.